الأنباء
الخميس 26 يناير 2017

نواب يقدمون إقرارات الذمة المالية لـ «مكافحة الفساد» في مجلس الأمة

حمدان العازمي يقدم ذمته المالية

.. وأحمد الفضل

صلاح خورشيد يضع اقرار ذمته المالية

.. وحمد الهرشاني

تقدم عدد من النواب اليوم بإقرارات ذممهم المالية لدى الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي خصصت فريقا للتواجد داخل مجلس الأمة لتلقي تقارير النواب، قبل يوم من انتهاء المهلة القانونية المتاحة للنواب لتقديم إقرارات الذمة المالية.

وخصصت الأمانة العامة لمجلس الأمة أماكن لموظفي الهيئة ووفرت لهم جميع الإمكانات تسهيلا عليهم وحرصا على الالتزام بمواعيد تقديم الإقرارات.

من جانبه، قال النائب عدنان عبدالصمد ان هذه المبادرة من قبل هيئة مكافحة الفساد جيدة بالرغم ان كنا نتمنى ان تكون مبكرة لأن المهلة ستنتهي اليوم، موضحا ان الملف المطلوب ان تضع المعلومات فيه يحتاج الى بعض التوضيح والشرح لذلك تجد النائب يستغرق طويلا لدى الموظف لتعبئة النموذج.

وأضاف انه لو تم تخصيص مكتب ثابت لموظفي الهيئة في مجلس الأمة طوال مدة المهلة الـ 60 يوما لكان أفضل، لاسيما ان هذه التجربة حديدة جدا وتحتاج الى بعض الإيضاحات.

من جهته، أعرب النائب حمدان العازمي عن نيته تقديم اقتراح بقانون لشمول زوجة المسؤول المطالب بتقديم ذمته المالية كونها تعتبر قريبة من الدرجة الأولى.

وأوضح ان البعض يضع جميع ممتلكاته باسم الزوجة في محاولة للهروب من المساءلة القانونية.

بدوره، قال مدير إدارة لجان الفحص في هيئة مكافحة الفساد صالح التنيب انه تم تخصيص اليوم لاستقبال أعضاء مجلس الأمة لتقديم الخاصة بهم، مبينا ان لدى الأعضاء مدة محددة وفق القانون وهي 60 يوما بعد توليهم المنصب في 2016/11/27 تنتهي اليوم.

وأوضح التنيب انه من باب التعاون مع الأمانة العامة للمجلس تم تخصيص مكاتب لموظفي الهيئة حتى نقدم المساعدة اللازمة للنواب، مشيرا الى ان كثيرا من النواب أتوا الى مقر الهيئة في الأيام السابقة، وبكل تأكيد من المتوقع ان يتقدم الجميع بذممهم المالية اليوم (أمس) والذي لم يستطع فعليه الحضور يوم غد (اليوم) الى مقر الهيئة لأنه يعتبر آخر يوم ولن نقبل بعد هذا التاريخ قبول ذمة اي من النواب.

النصف: تسوية الجناسي يجب ألا تكون على حساب الحقائق

أوضح النائب راكان النصف أن الحديث عن تسوية في قضية الجناسي يجب ألا يكون على حساب الحقائق وخاصة حقوق ممن سحبت جناسيهم لمعرفة الأسباب التي أدت الى صدور تلك القرارات.

وقال النصف في تصريح صحافي ان إعادة الجناسي عبر الطلب من الحكومة بهذه الصورة دون محاسبة المخطئ من أعضائها هي ترسيخ لدولة المشيخة التي تسحب الجنسية بمزاج وتعيدها بمزاج، مشددا على أن اصلاح الخلل يكون عبر تعديل قانون الجنسية.

وأضاف ان المواطنين ممن سحبت جناسيهم اتجهوا الى القضاء لتنظر فيها، والحكومة ممتنعة عن تسليم القضاء الأسباب التي على ضوئها سحبت الجناسي وهو ما نعتبره عدم احترام للقضاء الكويتي أو أن الحكومة لا تملك دوافع حقيقية لقرارات السحب سوى المزاجية السياسية.

وأكد النصف أن الحكومة التي سحبت الجناسي من المواطنين وأصدرت بيانا من مجلس الوزراء فيهم تحت مبررات تزوير أو مخالفات لقانون الجنسية عليها أن توضح لأصحاب الشأن أولا ومن ثم الكافة ما لديها من مستندات بني عليها القرار، لافتا الى أن التفاوض مع الحكومة بهذا الشكل لإرجاع الجناسي إساءة لمن سحبت منهم لاسيما إن كانت القرارات باطلة، وإساءة للقانون إن كانت أسباب التزوير والمخالفات حقيقية كما تدعي.

وقال النصف: منذ صدور قرار سحب الجناسي شددنا على أن اللجوء للقضاء هو السبيل الأمثل لرفع الظلم عمن وقع عليهم إن رأى القضاء ذلك، مبينا أن القضاء بما صدر منه من أحكام اليوم يؤكد أن الحكومة استخدمت الجنسية سلاحا سياسيا ضد من يعارضها.

راكان النصف

الخليفة: ما صحة وجود شخص في الجهاز المركزي يعامل «البدون» بتعسف؟

قال النائب مرزوق الخليفة: نمى الى علمي ان هناك موظفا في مكتب رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع البدون صالح الفضالة هو الذي يستقبل البدون ويتعامل معهم بتعسف، ويقال انه غير كويتي ويحمل جنسية غير عربية، واذا كان ذلك صحيحا فتلك مصيبة كبيرة.

ودعا الخليفة الجهاز المركزي الى توضيح هذه المعلومة وحقيقتها ونحن بدورنا سنقوم بكل ما يلزم عبر الوسائل التي نملكها.

وتمنى الخليفة ان تراعى الجوانب الانسانية في التعامل مع فئة البدون وان نجد حلا لهذه المصيبة التي تسببت بها السلطة في المقام الأول والعنصريين في المقام الثاني.

مرزوق الخليفة

المطيري يسأل عن تطوير طريق الوفرة

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا برلمانيا الى وزير الاشغال العامة عبدالرحمن المطوع جاء فيه: ماذا تم حتى الآن في مشروع تطوير طريق الوفرة (طريق الموت) منذ مباشرة العمل به؟ وأين وصلت مراحل العمل به؟ مع تزويدي بكل المستندات المتعلقة بالمشروع.

وما الحلول والخطة المقدمة من وزير الاشغال حول حل مشكلة جسر الدائري السابع والاختناقات والازدحام فيه؟ وما الاقتراحات المقدمة من الوزارة لتعديل مسار التقاطعات والاشارات المرورية تخفيفا للازدحام فيها؟ مع تزويدي بكل المستندات الدالة على ذلك.

وهل هناك تنسيق بين وزارة الاشغال ووزارة الداخلية لحل مشكلة الدائري السابع؟

ماجد المطيري

حصول الأرامل والمطلقات على قرض إسكاني بقية 70 ألف دينار دون اشتراط أن يكون لديهن أبناء

عاشور: حلول وتسويات لعدد من الملفات المتعلقة بإسكان المرأة

صالح عاشور

أعلن رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية النائب صالح عاشور عن توصل اللجنة إلى حلول وتسويات لعدد من الملفات المتعلقة بإسكان المرأة، من شأنها إزالة المعوقات أمام اشتراك المرأة الكويتية المتزوجة من كويتي في وثيقة البيت والحصول على قرض الـ 70 ألف دينار، وكذلك السكن المنخفض التكاليف للمتزوجات من غير الكويتيين.

وقال عاشور في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة، بحضور المسؤولين في بنك الائتمان والهيئة العامة للإسكان: ان اللجنة وبالاتفاق مع الهيئة العامة للإسكان وبتجاوب وزير الإسكان توصلت إلى حل بالنسبة لمنح الوثائق للمرأة الكويتية المتزوجة بمواطن كويتي، بأن تحصل المرأة على وثيقة البيت بعد 6 أشهر من تسلم البيت، معتبرا أن هذا الأمر يحافظ على استقرار المرأة الكويتية ويقلل من الطلبات الإسكانية في بنك الائتمان.

منح الوثيقة للكويتية المتزوجة بمواطن كويتي بعد 6 أشهر من تسلم البيت

وذكر أنه تم التطرق إلى قضايا إسكان المرأة الكويتية في بنك الائتمان سواء كانت أرملة أو مطلقة، وتم التوصل إلى تسوية تقضي بحصول الأرامل والمطلقات بشروط معينة على قرض إسكاني بقيمة 70 ألف دينار دون اشتراط ان يكون لديهن أبناء، لافتا إلى أن هناك قضية واحدة لم تحل بشكل نهائي، وهي المتعلقة بالمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي.

وشرح أن القانون 2 لسنة 2010 أقر بحق النساء الكويتيات المتزوجات بغير كويتيين بحق الحصول على سكن منخفض التكاليف، وإلى الآن الحكومة لم تجد مساكن منخفضة التكاليف لهذه الفئة، مؤكدا أنه تم الاتفاق مع الجانب الحكومي خلال الاجتماع على ضرورة إيجاد مخارج لهذه الفئة سواء بمنحهن القرض الإسكاني أو توفير السكن المنخفض التكاليف من ضمن مشاريع الهيئة العامة للإسكان التي ستقام في المناطق القريبة في المرحلة المقبلة.

وأكد عاشور أن وزير الإسكان ياسر أبل مهتم بحل مشكلة هذه الفئة، وكذلك موضوع الأسرة الكويتية بحيث يحق للأم الكويتية التي لديها أولاد وأسرة أن تعود إلى القرار السابق والتمتع بحق السكن، وجار العمل على إيجاد مخارج قانونية سواء من خلال القانون 2 لسنة 2010، أو المرسوم رقم 245.

ولفت إلى ان اللجنة ناقشت موضوع بدل الإسكان للفئات المحرومة من السكن، وسيتم التباحث به في اجتماع مقبل بحضور وزير الإسكان، مشيرا إلى تكثيف الاجتماعات في المرحلة المقبلة مع هيئة الإسكان وبنك الائتمان من أجل معالجة القضايا الإسكانية للمرأة.

وأعلن عاشور عن أنه سيتم الانتهاء خلال عامين من إنشاء 2400 شقة في منطقة جنوب صباح الأحمد السكنية للمطلقات والأرامل، كما سيخصص جزء من المشروع لمن باع بيته لأول مرة، مبينا أن مساحات هذه الشقق سيتم توزيعها بالتناسب مع حجم الأسر.

لا صحة لما أثاره وزير المالية بخصوص وجود شبهة دستورية

العدساني: اقتراح وقف زيادة أسعار البنزين يراعي جميع الأطر القانونية والدستورية

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن مقترح وقف زيادة أسعار البنزين يراعي جميع الأطر القانونية والدستورية، وأنه لا صحة لما أثاره وزير المالية أنس الصالح في اجتماع اللجنة المالية بخصوص وجود شبهة دستورية في المقترح.

وأوضح العدساني في تصريح بمجلس الأمة أن اقتراحه يطالب بعودة الأسعار كما كانت في 1/ 7/ 2016 من دون تعويض المستهلك عن الزيادة من تاريخ 1/ 9/ 2016 وحتى تاريخ إقرار المقترح حتى لا تكون للحكومة حجة للطعن.

وأكد العدساني أن حجة الحكومة بعدم الدستورية عار عن الصحة لأن شركة البترول الوطنية (KNBC) مملوكة للدولة 100٪ وتتم مناقشة ميزانيتها في لجنة الميزانيات ويعتمدها البرلمان.

وبين العدساني أن زيادة اسعار البنزين بحسب ادعاء الحكومة سوف يوفر 150 مليون دينار في السنة، وذلك لا يشكل 1٪ من الميزانية العامة، وانعكاساته سلبية على المواطن من خلال زيادة الأسعار.

وأضاف أنه بخصوص الكهرباء فإن زيادتها من فلسين الى 25 فلسا سيصل بنسبة الزيادة إلى أكثر من 1200٪ بمعنى أن من يدفع 200 دينار سوف تصبح فاتورته 2500 دينار.

وقال إنه بخصوص قضية تخصيص الكثير من القطاعات الحكومية وجهت سؤالا واضحا عن القطاعات والمرافق التي سوف يتم خصخصتها.

وبين أن القطاع النفطي لا يمكن خصخصته لأنه قطاع ناجح ويحقق إيرادات للدولة، ويجب تعزيز القطاع حتى لا يتم التلاعب بالأسعار وتسوء الخدمات.

وقال العدساني: إن وزير المالية بين أن الوثيقة الاقتصادية الجديدة ستكون وفق الدراسات والمؤشرات الحقيقية، وذلك يؤكد أن الوثيقة السابقة لم يؤخذ فيها بالدراسات والمؤشرات الحقيقية التي تثبت الواقع.

وطالب العدساني اللجنة التشريعية واللجنة المالية بإقرار اقتراحيه المتعلقين بالبنزين والكهرباء ورفع تقريرهما إلى مجلس الأمة ناجح ويحقق إيرادات للدولة، ويجب تعزيز القطاع حتى لا يتم التلاعب بالأسعار وتسوء الخدمات حتى يكون المجلس شريكا أساسيا في اتخاذ القرارات الحاسمة وعدم إطلاق يد الحكومة فيها.

الدلال: وقفة حول تراجع مستوى الكويت في مدركات الفساد

شدد رئيس اللجنة التشريعية في مجلس الامة النائب محمد الدلال على ضرورة التعامل بجدية مع قضية مناقصة الأنابيب النفطية مشيرا الى اننا كنواب لمجلس الامة لن نتعامل مع هذا الطرف او ذاك.

وقال الدلال في تصريح صحافي: انسق حاليا مع النائب د.عبدالكريم الكندري ومجموعة من النواب لتقديم طلب لجنة لتحقيق برلمانية خاصة للتصدي لهذه المناقصة والالتقاء مع كل من له طرف في هذه المناقصة وبناء عليه يتم تقديم تقرير للمجلس تتم مناقشته في قاعة عبدالله السالم وأوضح الدلال ان لجنة التحقيق ستكون محايدة وتلتقي ديوان المحاسبة والشركات النفطية المعنية بالقضية ولجنة المناقصات المركزية على ان تقدم اللجنة تقريرا متكاملا الى البرلمان بأسرع وقت ممكن.

وأفاد قائلا لا يمكن لمجلس الامة ان يتجاهل قضية بهذا الحجم ومناقصة بقيمة 290 مليون دينار مؤكدا ان لجنة التحقيق ستتعاطى مع القضية بكل شفافية وحيادية بما يضمن عدم تعطل القطاع النفطي وكل من له حق سيأخذه وفقا للدستور والقانون.

من جانب اخر قال الدلال لابد لنا ككويتيين ان تكون لنا وقفة بعد ان قامت لجنة الشفافية بإخراج المؤشر العالمي للشفافية والتي تعد مؤشرا مثل استطلاع رأي تقوم بتقييم دول العالم مدى قدرة الدولة على مواجهة الفساد وفي كل عام تخرج بتقرير عن الدول والجهد الذي تقوم به لمواجهة الفساد من الأقرب والى الأبعد.

وبين الدلال انه وعن 2016 ومع الأسف الشديد الكويت تراجعت اكثر لمواجهة الفساد فالعام الماضي ترتيب الكويت 55 على المستوى الدولي وهذه السنة بلغنا الى 75 ونحن أيضا من المتأخرين في الدول العربية وايضا رقمنا 6 بين دول الخليج.

وأوضح الدلال ان ذلك يرجع الى تعثر هيئة مكافحة الفساد وعدم قدرتها على أداء وأجبتها أيضا الى حل جمعية الشفافية لاعتبارات سياسية وللاسف اليوم لأ نجد تصديا للفساد الحاصل بين المؤسسات وهذا يعكس صورة مخزية للكويت والسبب الرئيسي هم المتنفذون الذين لا يريدون مواجهة الفساد ومنهم أطراف حكومية ومن السلطة ومن التجار والمتنفذين لعرقلة مواجهة الفساد.

وزاد الدلال وايضا ضعف القوانين القائمة هي من ضعف تراجعنا لذلك فهيئة الفساد في جيب الحكومة والحكومة اكثر طرف فيه فساد وكيف هي من تضع لائحة الفساد وتعين وتريد مراقبتها لذلك هناك نقطة مضيئة ونحن لا نرى جدية في الأمر والحكومة لها رغبه في تعديل لائحة هيئة الفساد.

وأكد الدلال اننا محتاجون الجرأة لمواجهة الفساد ونحن تقدمنا بتعديلات مقترحة على قوانين الفساد ومن ابرزها الإشراف الحكومي إشراف اعتباري وليس حقيقيا والتعيين لمجس أمناء الفساد يكون الترشيح من الحكومة والاعتماد لمجلس الأمة كما هو الحال في ديوان المحاسبة وديوان هيئة حقوق الانسان.

وأشار الدلال الى انه بذلك نعطي استقلالية هيئة مكافحة الفساد ونطالب أيضا بتفعيل وإصدار اللوائح الفنية للهيئة الفساد وهل من المعقول ان هيئة أسواق المال تقر لوائحها سريعا ولاتزال هيئة مكافحة الفساد لم تقر حتى الآن.

وأضاف الدلال بان اليوم يوم مؤسف للغاية ان تكون الكويت في اخر الركب لمواجهة الفساد فكيف لنا ان نحقق التنمية ولذلك فمن المهم جدا ان تتبنى الدولة قانون التعيين في المناصب القيادية وإعادة النظر في قانون المشتريات العامة والمناقصات حتى لا يزيد تراجعنا في الفساد.

النظر في قانون حرمان المسيء 31 الجاري

«الدستورية» تؤجّل نظر طعون الدائرة الخامسة لجلسة 13 فبراير للاطلاع

مؤمن المصري

حددت لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية جلسة 31 الجاري لنظر الطعن المقدم من المحامي عادل عبد الهادي على قانون حرمان المسيء وشطب موكله بدر الداهوم. كانت محكمة التمييز قد ألغت حكمي أول درجة والاستئناف بإلغاء قرار لجنة فحص الطعون في وزارة الداخلية بشطب المرشح والنائب السابق بدر الداهوم من خوض الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

من جهة أخرى، قررت المحكمة تأجيل الطعون الانتخابية في الدائرة الخامسة لجلسة 13 فبراير المقبل للاطلاع على محاضر الفرز ومحاضر الفرز التجميعي في الدائرة فور عرضها بمعرفة المحكمة.

كانت انتخابات مجلس الأمة قد جرت في 26 نوفمبر الماضي وأسفرت عن فوز 50 عضوا يمثلون الدوائر الخمس بواقع عشرة نواب لكل دائرة انتخابية.

الفضل: هل لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة الضبطية القضائية؟

وجه النائب احمد الفضل سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه:

صدر في الآونة الاخيرة عدة قرارات بحل مجالس إدارات عدد من الجمعيات التعاونية ومن ضمنهم جمعية السلام التعاونية ولما فيه هذه القرارات انتقاص حق الأعضاء كونهم منتخبين من قبل اعضاء الجمعية العمومية.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 ـ عدد اللجان التي شكلت لمراجعة اعمال وحسابات جمعية السلام منذ عام 2014 إلى نهاية عام 2016 مع تزويدي بالتقارير النهائية لأعمال تلك اللجان وما تم اتخاذه من قرارات من قبل وزارة الشؤون حول تلك اللجان.

2 ـ هل لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة الضبطية القضائية؟ اذا كانت الاجابة بنعم، يرجى افادتي هل تم استخدام الضبطية القضائية بجمعية السلام؟ واذا لم تستخدم يرجى افادتي بأسباب عدم استخدام الضبطية القضائية.

3 ـ قرار حل جمعية السلام الموقع من قبلكم اشار إلى تقرير اللجنة والى المذكرة المرفوعة من قبل الوكيل المساعد للتعاونيات، يرجى تزويدي بتقرير اللجنة ومذكرة وكيل الوزارة المساعد للتعاون المرفوعة الى وكيل الوزارة.

4 ـ آلية التوصيات لحل او عزل أعضاء الجمعيات التعاونية المطبقة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يرجى بيان ذلك بشكل تفصيلي.

5 ـ هل اللجان المشكلة لمراجعة اعمال وحسابات الجمعيات التعاونية تعطي توصياتها في نهاية التقرير ام تكون التوصيات من اطراف أخرى؟ وإن كانت من أطراف أخرى يرجى ذكرها.

6 ـ آلية التعيين في حال حل مجلس الإدارة او عزل عضو من أعضاء مجلس الإدارة يرجى بيان خطوات الحل.

7 ـ هل سيتم تمديد فترة الاعضاء المعينين من قبل وزارة الشؤون ام ستقام الانتخابات في حال انتهاء فترة الشهرين حسب قراركم بالحل؟